

الذات فاتها العجاى زلاً وفوتها الجاهل نقضاً وتصرفاً أي نعتت سبحانه
بالصغر في لوازله ليس منتهياً أيضاً لأنه حقيقة الصغر ما قاتل جزاءه بالنبوة
أي ما فوّه أو الكبر وهو كثرته اجزاءه بالنسبة إلى ما دونه فالصغر
والكبر في حقه تعالى مستحيلان فاسماً فيهما الله أكبر فمفسر وجوده
فيها معناه أكبر مكانة ورفعة وشرفاً وقيل أكبر في ذاته يدركه الحواس
وقيل معناه الذي يصغر ويصغر عنده ذكره كل شيء أو يتصغر تماماً في
الأفعال المستحيلة عليه في الأفعال الحقيقية **والاحكام الشرعية**
والعادية لما يورثه الفرض في الافتقار والذي لا يوجد له يد والفرض
وجود باعث يفتقره الله تعالى على إيجاد فعله في الأفعال أو على حكمه
الاحتكام من مراعته صلحة بقوله أيها والى خلقه فانه كان الأول
لزم التقصير في ذاته حيث أنه كما في الصلحة قد قاتل إذا لم يتساقط
الأزلي وفوتها الجاهل نقض وهو على يد الجاهل وله كمال الثاني لزم أنه
يكون مراعته الصلاح والاصل وجده كما تقول له كماله وهو باطل
فثبت أنه أفعال له جرحه وحكمها كمالها لا على ما عتده وإنما على
بحسب الاختيار وما راعى تعالى في مصالحي الخلق فمخبر فضله فانه قلت
لم يستغنى باستعماله اللبنة عن هذه الأمور كلها لأن هذه كلها لو لم يكن
قلت في استغنى الجاهل بما يستغنى باستعماله اللبنة عن هذه مخبراً فإن يتوهم
أنه هذا التوهم لعم والجزمية ملزم أحسن فلا يلزم حينئذ في معنى التوهم
في اللازم فذكر هذه الأمور كلها تنسبها على أنه اللازم مسألاً للذم وهو متين
منه في حارها في الآخر وعطفها على تلك الموارث على الجرح وطرح العدم
من عطف اللازم على اللازم إذا الما ثلثة الموارث لأن مبرهنة وهو
لها العدم حيث أنه ما نعت حد وثو وطرح عدمه ومماثل الموارث
واللازم هنا حساً واللازم أي يلزم أيضاً في توشها على ثلثة الموارث
سابق وجوب العدم الذي هو معنى الجرح وهو الجرح العدم الذي
هو الضمان والصفة الرابعة في الصفات المستحيلة في حقه تعالى **كأنه**
يستحيل عليه تعالى أن يعطى الكلام بكلاً أطول الكلام في وجودها ثلثة
ليقتد ويجوهها فلو قاتل وان لا يكون قاتلها بنفسه لثبوته عدم القيام
بالتمسك بجوهها لما تكرر وهو باطل إذ عدم القيام بالتمسك بها ثلثة
بدلها صلح قد على الصفة التمهيدية وعلى الجرح والتمسك لا يكون

بجوهها ثلثة

قائماً بنفسه ضد القيام بالنفس لثبوته حقيقة في الاصطلاح ليخوك
حرف السلب وهو لا والتقي يتسلط على نفي القيام وأما القيام بالنفس فهو
واجب وحقيقة نفي القيام بالنفس عبارة عن افتقارها إلى الجرح والخصص الجرح
هو الثبات والخصص بكسر الصاد هو الفاعل على ما به يكون صفة يقوم الجرح
أي ذات كما يقوم بها العرف **ويحتاج المحصل في فعلها كما يحتاج إليه**
الجرح فأي مستحيل على جوارحه هنا حقيقة لأنه لا يكمل من كبره التي تستحق
إلى الجرح بدليل كما لا تترك وتعالى فافعالها لا يقال فيها أيها فتستحق
الجرح وإنما يقال فيها أيها فمعتق في القيام بالنفس على الجرح ثلثة
من عطف العام على الخاص وذلك في القيام بالنفس وإنما ثلثة الجرح في ذاتها
وصفاتنا وانعقده القيام بالنفس في صفاتنا لله تعالى إذ الصفة لا تقوم
بنفسها والصفة الخاصة مسندة الصفات المستحيلة في حقه تعالى كونه
يستحيل عليه تعالى العطف هنا في قوله وكذا وما بعد كما عطفها فيما قبله
وقوله يستحيل عليه الكلام أي أن لا يكون **وحكمه** ضد الواحدانية لثبوته نقيض
حقيقة في الاصطلاح لوجود كبره المشد وهو لا والتقي يتسلط على نفي
الوحدانية وأما الوحدانية فهي واحدة وحقيقة نفي الوحدانية عبارة
عن التعمد والصفات والصفات والأفعال لا يكون غيراً في ذاته
قابلاً للاقتسام كالأقسام أو يكون له شريك مماثلة لما تله لوجوده
الوجود في وحدة ذاته أو في صفة من صفاته أو يكون معه تعالى في الوحدانية
مؤثراً وشريك في فعله **الأفعال** بالثبات بطلانها وما بين الجرح معان
لا حقة فالعلم الأول وهو قوله بأنه يكون مركباً في ذاته في الرد على
الجسم الثابتين بالتركيب والسلام الثاني وهو قوله بأنه يكون له محال
في ذاته في الرد على الجرح الذين قالوا بأن ثباتها لله من مستقلين في الكلام
الثالث وهو قوله أو صفاته في الرد على النصارى الثابتين بالوحدانية
عيسى لكونه نصف باق من العلم والكلام الرابع وهو قوله بأنه يكون معرف
الوجود مؤثراً في فعله **الأفعال** في الرد على الفلاسفة واليهما يعبر
والقد رية والمعتزلة وغيرهم ويعطف نفي الوحدانية على نفي القيام بالنفس
من عطف الخاص على العام وذلك أنها يجتمعان في ذاتها وصفاتنا وزاد
نفي القيام بالنفس في صفاتنا لا إلا إذ الصفة لا تقوم بنفسها وإنما فرع الشيخ
رحم الله نقيض السلبية والتعسسية اصطلاحاً وضد لغة فروع وبيانات